PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Alam Al Youm**
DATE:	**01-November-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**51,000**
TITLE :	**Al Malla: Legal framework that aims to liberate the gas market and increase the participation of the private sector**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Khalaf Mahfouz**

« العالم اليوم » تنشر ملامح قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز

الملا: إطار قانونى يهدف لتحرير سوق الغاز وتعزيز مشاركة القطاع الخاص

إصدار اللائحة التنفيذية وانشاء الجهاز خلال 6 شهور

■ كتب – خلاف محفوظ ■

وافق مجلس الوزراء على قانون تنظيم انشطة سوق الغاز تمهيدا لرفعه الى جهات التشريع

وعلمت العالم اليوم من مصادر بوزارة البترول ان القانون ينص على تحديد القواعد والإجراءات المتعلقة بتنظيم أنشطة سوق الغاز بجميع صوره (المسال والمضغوط)، و إنشاء «جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز»، كهيئة عامة مستقلة تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير البترول والثروة المعدنية.

وقال المصدر ان القانون يتضمن أنشطة شحن ونقل وتوريد وتوزيع وتخزين الغاز.

كما يتطرق للجوانب الضرورية لتوفير أفضل فرص لتطوير سوق الغاز وبالتالى امكانية توفير كميات اضافية من الغاز للسوق المحلى وتعريف المشاركين فى سوق الغاز «مشغلو منظومتى النقل والتوزيع، شاحن الغاز، مورد الغاز، المستهلكين المؤهلين وغيرالمؤهلين» بالإضافة إلى حقوق والتزامات كل منهم «على سبيل المثال التراخيص المطلوبة» والعلاقات التعاقدية بين بعضهم البعض .وأوضح المصدر ان القانون يتبنى مبدأ السماح لاطراف جدد بخلاف الشركة المصرية القابضة للغازات باستخدام تسهيلات نقل و توزيع الغاز وفقا لأسس محايدة دون تمييز بحددها الجهاز.

ويتطلب الامر اعداد اكواد موحدة يلتزم بها كل مستخدمى شبكات نقل وتوزيع الغاز بصفة عامة وتتضمن هذه الاكواد الضوابط الفنية والتجارية.وأضاف المصدر ان القانون نص على إنشاء جهاز لتنظيم مرفق الغاز وبهدف لتنظيم ومتابعة ومراقبة انشطة شحن ونقل وتوريد وتوزيع الغاز الطبيعى داخل مصر وضمان التنافسية والشفافية بين كل الجهات المشاركة بسوق الغاز. وتتضمن سلطات الجهاز وضع آلية حساب تعريفة استخدام تسهيلات نقل وتوزيع وتخزين الغاز، واقرار التعريفة بعد قيام مشغل الشبكات – التسهيلات بحسابها طبقا للاليات، واصدار تراخيص مزاولة أنشطة شحن ونقل وتوريد وتوزيع وتخزين الغاز ومراقبة الالتزام باشتراطات التراخيص وتسوية المنازعات التى قد تنشأ بين الأطراف المشاركة فى أسواق الغاز او بينهم وبين المستهلكين ووضع ضوابط تعدد انشطة للاطراف العاملة فى سوق الغاز و حماية المستهلك والتأكيد من التزام المرخص لهم باشتراطاتها.

وتتضمن هذه التراخيص، رخصة مشغل منظومة النقل ورخصة مشغل منظومات لتوزيع ورخصة شاحن الغاز ورخصة مورد الغاز.

وأوضح المصدر ان الجهاز سوف يعمل على ضمان إتاحة شبكات وتسهيلات الغاز للغير، وضمان جودة الخدمات المقدمة، مع مراعاة مصالح جميع المشاركين فى سوق الغاز وحماية حقوق المستهلكين، كما يهدف الجهاز إلى جذب

طارق الملا

وتشجيع الاستثمارات فى مجال أنشطة سوق الغاز، وتوفير المعلومات والتقارير والتوصيات للمستهلكين والمشاركين بسوق الغاز، والتأكد من الاستخدام الأمثل للبنية الأساسية للشبكات والتسهيلات.

وقال المصدر إن القانون ينص على أن تطبق كل القواعد المنصوص عليها فى هذا القانون، وكذا اللوائح والقرارات التى تسرى بموجبه، على الغاز الحيوى «البيوجاز» أو الغاز المستخرج من الكتلة الحيوية، أو أى نوع من أنواع الغاز غير التقليدى، طالما يمكن من الناحية الفنية ووفقا لمقتضيات وقواعد السلامة والبيئة والصحة المهنية لنقل الغاز بصورة آمنة من خلال شبكات نقل وتوزيع الغاز.وأوضح المصدر انه سوف يتم اصدار اللائحة التنفيذية للقانون وانشاء جهاز الطاقة خلال 6 شهور من تاريخ الموافقة النهائية من جهات التشريع لافتا الى ان الوزارة اعدت القانون بعد دراسة دقيقة لتجارب الدول العالمية خاصة الاوربية وبالتعاون مع برنامج المساعدة الفنية لإصلاح ودعم سياسات الطاقة فى مصر والمول من الاتحاد الأوروبى

وقال المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية أن وجود إطار قانونى وتنظيمى واضح يهدف لتحرير سوق الغاز وتعزيز مشاركة القطاع الخاص للدخول والمنافسة فى سوق بيع الغاز، وأشار أن إنشاء الجهاز التنظيمى للغاز يوفر المصداقية لشركات البحث والاستكشاف ويضمن نمو إمدادات الغاز وتشجيع الاستثمارات الأكثر فاعلية من خلال منظومة متكاملة للغاز، وأن الحكومة تعمل على ذلك منذ عام 2013، موضحا أنه تم تأسيس إدارة تنظيم أنشطة الغاز الطبيعى داخل الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» لحين إنشاء الجهاز التنظيمى.

وأوضحت المهندسة أميرة المازنى نائب رئيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» لشئون تنظيم أنشطة الغاز أن قانون «تنظيم سوق الغاز الطبيعى» يعد من أبرزالخطوات المتخذة لتنظيم سوق الغاز، حيث يسمح لأطراف جدد باستخدام الشبكة القومية «مقابل تعريفة محددة» وبيع الغاز مباشرة للمستهلكين، وذلك عن طريق تشجيع شركات الإنتاج على التنمية والتطوير وزيادة معدلات الإنتاج أو السماح للشريك الأجنبى بتوجيه جزء من حصته إلى السوق المحلى أو السماح للمستهلكين باستيراد احتياجاتهم من الغاز، مشيرة أن قطاع البترول يدعو كل الأطراف «المستثمرين، المستهلكين، شركات التوزيع، المنتجين» للعمل سويا.

وقالت إن جهاز الغاز سوف يتمتع بالاستقلالية والشفافية والحيادية والسلطة التى تمكنه من عملية تنظيم ومتابعة ومراقبة الأطراف المعنية فى السوق، كما تتضمن اختصاصاته إصدار تراخيص مزاولة أنشطة نقل وشحن وتوريد وبيع وتوزيع وتخزين الغاز، بالإضافة إلى إقرار أكواد استخدام شبكات نقل وتوزيع الغاز واعتماد منهجية حساب تعريفة استخدام شبكات النقل والتوزيع، وحماية المستهلك وتحقيق المنافسة الحرة وتلافى الممارسات الاحتكارية فى سوق الغاز، بالإضافة إلى جذب مزيد من الاستثمارات، مع مراعاة مصالح كل الجهات المشاركة.